

# COMPETITIONS AUTHORITIES THEMATIC AREA NARRATIVE IN ENGLISH ARABIC FRENCH PORTUGUESE AND SPANISH

Rachel Adams , Kelly Stone

Rachel Adams , Kelly Stone

©2025, RACHEL ADAMS , KELLY STONE



This work is licensed under the Creative Commons Attribution License (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction, provided the original work is properly credited. Cette œuvre est mise à disposition selon les termes de la licence Creative Commons Attribution (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), qui permet l'utilisation, la distribution et la reproduction sans restriction, pourvu que le mérite de la création originale soit adéquatement reconnu.

*IDRC GRANT / SUBVENTION DU CRDI : - GLOBAL INDEX ON RESPONSIBLE ARTIFICIAL INTELLIGENCE*

### 3.1.1 السياسات الوطنية للذكاء الاصطناعي

#### المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول

البعد: القدرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي المسؤول

البعد الفرعي: المؤسسات

المجال المواضيعي: هيئة المنافسة

#### تعريف المصطلحات

تتولى [هيئة المنافسة](#)، التي تُعرف أيضا باسم "هيئة تنظيم المنافسة"، مسؤولية الإشراف على الأداء المتوازن للأسواق في بلد معين. ورغم أنّ شكلها قد يختلف من بلد إلى آخر، فإن معظم سلطات المنافسة هي هيئات و/أو وكالات [مستقلة](#) وذات استقلالية إدارية، تتمتع بسلطة وولاية قانونيتين لتنظيم و**تنفيذ القوانين التي تم سنّها في مجال المنافسة** (مثل تشريعات مكافحة الاحتكار) و**قوانين حماية المستهلك** في بعض الحالات. وتتمتع هيئات المنافسة في كثير من الأحيان بسلطة التحقيق في التجاوزات، وإصدار الأحكام وفرض العقوبات. كما تتولى بالإضافة إلى ذلك، وبشكل عام، مسؤولية قيادة عملية تطوير [سياسة المنافسة](#)، التي من شأنها الحفاظ على المنافسة في السوق من خلال تنظيم السلوكات المانعة للمنافسة.

ومن أمثلة سلطات المنافسة نجد؛ [هيئة المنافسة والأسواق](#) (المملكة المتحدة)، و**لجنة التجارة الفيدرالية** (الولايات المتحدة الأمريكية)، و**هيئة المستهلكين والأسواق** (هولندا)، و**هيئة تنظيم المنافسة** (أنغولا)، و**المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي** (البرازيل). و**لجنة المنافسة** (الهند). وبالإضافة إلى ما سبق، تعمل بعض سلطات المنافسة على مستوى إقليمي، لتسيير الممارسات التجارية التنافسية في منطقة معينة من ناحية، ولتعزيز القدرة التنافسية للأسواق في البلدان التي لا توجد فيها هيئات لتنظيم المنافسة، من ناحية أخرى. ومثال على ذلك نجد [هيئة المنافسة لرابطة دول شرق أفريقيا والشبكة الأوروبية للمنافسة التابعة للإتحاد الأوروبي](#).

## الأسس (النظرية)

بدأت تظهر العديد من التحوّفات بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي، وشركات الذكاء الاصطناعي المهيمنة على عمل الأسواق الحرة: أولاً، يمكن للخوارزميات أن تساعد المنافسين على اعتماد التواطؤ الصريح، وذلك مثلاً، من خلال خوارزميات تحديد الأسعار التي تتوافق مع بعضها البعض. ومن المتوقع عمومًا أن تقع هذه الأنواع من التواطؤ تحت طائلة لوائح المنافسة المعتمدة حالياً. ثانياً، يرى الأكاديميون أنه "ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة ما إذا كانت البيانات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي الخاصة بشركة ما قادرة على أن تمكنها من احتلال مركز مهيم في السوق، وإلى أي مدى يمكنها فعل ذلك"، خصوصاً مع الأخذ في عين الاعتبار تأثيرات الشبكة التي من شأنها أن تخلق حظراً للمستهلكين. كما يُتوقع أيضاً تسجيل زيادة محتملة في التواطؤ الضمني، المسمّى اصطلاحاً "التنسيق المانع للمنافسة"، الذي قد يحدث دون الحاجة إلى اتفاق صريح، ولكن المنافسين يحافظون عليه معترفين بترابط مصالحهم المتبادل"، ويرجع ذلك إلى ما توفّره البيانات المتاحة من شفافية أكبر من شأنها أن تسمح للمتنافسين بالتفاعل مع بعضهم البعض بشكل حثيثي، وتؤدي إلى سلوك موازٍ بين المشاركين في السوق. وأخيراً، يجب لفت الانتباه إلى غموض قرارات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تؤثر سلباً على المستهلكين (مثلاً، من خلال الأسعار المشخصة).

لقد تم الاعتراف دولياً، ومنذ فترة طويلة بالحاجة إلى تنظيم الأسواق لضمان المنافسة العادلة، من ذلك مثلاً مجموعة الأمم المتحدة من المبادئ والقواعد العادلة المتفق عليها على مستوى متعدّد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (مجموعة الأمم المتحدة) لسنة 1980. كما توفّر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حالياً، الكثير من المعلومات حول موضوع الذكاء الاصطناعي وانعكاساته على المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، استجابت السلطات الوطنية لمراقبة المنافسة والسوق في المملكة المتحدة للتحدي الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي، مسلطة الضوء على تأثيره على الأسواق على المدى الطويل: فالاستخدام غير المناسب لأنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى أسعار أكبر وجودة أقل بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يمكن أن يضرّ بشكل غير عادل بالمنافسين والعاملين، ويعيق الابتكار.

وعليه، فإن هيئات تنظيم المنافسة مطالبَةٌ، لجعل عملها أكثر فاعلية، بأن تأخذ في الاعتبار المجالات الثلاثة التالية:

● الممارسات التقييدية، مثل التواطؤ بين الشركات المتنافسة لتحديد الأسعار، مما يؤدي إلى تأمين

الإيرادات ويمنع المنافسة.

- احتكار السوق من طرف شركة أو شركتين من الشركات الكبرى الناشطة في أحد القطاعات، وإساءة استخدام هذا المركز المهيمن في السوق.
- مسألة تحديد ما إذا كان اندماج الأطراف الفاعلة في سوق معينة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض ضار في مستوى المنافسة في تلك السوق.

كما تدعو توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي ([التوصية](#)) الحكومات إلى "مراجعة أطرها السياسية والتنظيمية وآليات التقييم المطبقة على أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتكييفها حسب الضرورة، من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة من أجل ذكاء اصطناعي جدير بالثقة".

## تعريفات

يقيم هذا الإطار المفاهيمي التدابير التي اتخذتها البلدان لدعم تدخل هيئات مراقبة المنافسة في تصميم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وتطويرها واستخدامها ونشرها، وذلك من أجل ضمان سوق حرة. يجب أن يأخذ التحليل بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، (1) **الأطر القانونية المتعلقة بقوانين المنافسة والهيئات المختصة فيما يتعلق تحديدًا بتعزيز ممارسات السوق التنافسية في مجال تطوير أنظمة ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي وأدواته، (2) والإجراءات الحكومية التي اتخذها لتطوير و/أو تطبيق قانون المنافسة وقوانين حماية المستهلك، بما في ذلك آخر القرارات الصادرة بشأن قضايا هيئات السوق التي تشمل مسائل متعلقة بالذكاء الاصطناعي، والتحقيقات المفتوحة حول مقدمي خدمات الذكاء الاصطناعي ومنتجاتهم، وتطبيق الغرامات أو الأحكام الصادرة بحقهم أو فرض العقوبات، (3) الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل على تعزيز قانون المنافسة وممارسات السوق العادلة في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تقديم تعليقات / توجيهات حول كيفية تطبيق قانون المنافسة على الذكاء الاصطناعي، وحماية حقوق المستهلك.**

يمكن للأطر القانونية في دولة ما، أن تكون على شكل قوانين وسياسات معتمدة، أو أوراق بيضاء أو مبادئ توجيهية. بينما يمكن أن تشمل الإجراءات الحكومية مشاريع قوانين أو مشاريع سياسية، وإنشاء هيئات مراقبة حكومية مهمتها صياغة توصيات سياسية أو تطبيق قواعد المنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي. من جهتها، يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تكون منظمات غير حكومية، ولكن أيضًا شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات عسكرية خاصة، أو وسائل اتصال، أو مجموعات عرقية منظمة، أو مؤسسات أكاديمية، أو مجموعات ضغط، أو نقابات عمالية، أو حركات اجتماعية من شأنها أن تدعم قوانين المنافسة وممارسات السوق العادلة في مجال الذكاء الاصطناعي.

أمثلة:

## الإطار القانوني

يحدد [قانون المنافسة رقم 89 لعام 1998](#) في جنوب أفريقيا، الإطار القانوني لإنشاء وعمل كل من لجنة المنافسة المسؤولة عن التحقيق في أداء السوق، والمحكمتين (محكمة المنافسة ومحكمة استئناف المنافسة) اللتين تتمتعان بالولاية القضائية على القضايا المتعلقة بالمنافسة. نشرت لجنة المنافسة في فبراير 2023، [مشروع لوائح](#) لتحديد العوامل المهمة في "تقييم منصات الوساطة والبحث على الإنترنت"، والتي يستخدم الكثير منها تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما تم نشر "توجيهات اللجنة بشأن أفضل الممارسات بما يضمن امتثال المنصات الرئيسية لقانون المنافسة".

## إجراءات حكومية

أطلقت لجنة المنافسة سنة 2021، بحث السوق الذي أجرته حول منصات الوساطة عبر الإنترنت، مع التركيز على المنصات الرقمية في أسواق التجارة الإلكترونية، والإعلانات الموبو عبر الإنترنت، ومتاجر تطبيقات الكمبيوتر، ومجمعات السفر والإقامة، ومنصات توصيل الطعام. وقد تمت الإشارة في التقرير المؤقت، إلى كيفية [تأثير الخوارزميات](#) على تثبيت الأسعار وقائمة المنتجات. كما لفتت اللجنة الانتباه أيضا في [التقرير المؤقت](#)، إلى وضع الأشخاص الذين يعانون من تفاوت تاريخي، وتحديدًا إلى حقيقة أن "الأسواق الرقمية هي القطاع الاقتصادي الأسرع، وهناك خطر حقيقي من أن يُسبب عدم القدرة على ضمان مشاركة أكبر للأشخاص الذين يعانون من تفاوت تاريخي زيادة في مؤشرات عدم المساواة مستقبلاً"، ويؤكد على أنه "تبعاً لذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات تصحيحية الآن لسدّ فجوات التمويل الحالية للأشخاص الذين يعانون من التفاوت التاريخي". أعلنت هذه اللجنة مؤخراً، في مارس 2023، عن إجراء [تحقيق](#) حول تأثير منصات الذكاء الاصطناعي التوليدية، مثل ChatGPT، على وسائل الإعلام والناشرين في البلاد، والتي يمكن أن تعرقل المنافسة في مجال الإعلام والتواصل الاجتماعي في جنوب إفريقيا، أو تشوّهه أو تقيده.

## جهات فاعلة غير حكومية

معهد Bruegel هو معهد أبحاث مستقل مقره في أوروبا، له عدد من المنشورات والمدونات، والمدونات الصوتية حول تأثير أنظمة الذكاء الاصطناعي على قانون المنافسة. وقد نشر أحد المنتسبين لمعهد Bruegel في مايو 2023، مقالاً بعنوان "لقد بدأ عصر المنافسة في الذكاء الاصطناعي التوليدي"، وسلط فيه الضوء على تعقيدات الذكاء الاصطناعي التوليدي المعتمد في عمل السلطات المسؤولة عن تطبيق قانون المنافسة في العالم، داعياً إلى "التطوير المسؤول [للذكاء الاصطناعي التوليدي] في بيئة تنافسية تظل متاحة للجميع".

